المالية النيابية توضح بخصوص تطبيق "قانون الأمن الغذائي"

أكدت اللجنة المالية النيابية ،اليوم الإثنين، أن تنفيذ أي قانون فيه شقّ مالي يتضح تأثيره حال تطبيقه بالكامل.

وقال عضو اللجنة المالية النيابية جمال كوجر في تصريح للصحيفة الرسمية، إنّ: "الحكم على عدم تنفيذ قانون الأمن الغذائي وعدم إدخاله بشكل فعلي حيز التنفيذ، غير صحيح"، موضحاً أنّ "أيّ قانون يتم تشريعه وخاصة إذا ما كان فيه شق مالي، فإنّ تأثيره سيتضح عند تطبيقه بالكامل".

وأضاف، أنّ "القانون له توقيتان؛ جزء منه تنفذه الحكومة الحالية، والجزء الآخر تقوم بتنفيذه الحكومة المقبلة وقد خُصّصت لها سبعة ترليونات و250 مليار دينار لتنفيذه".

وبيّن، أنّ "الجزء الأول الذي ستقوم الحكومة الحالية بصرف أمواله سيكون قسم منه لتنمية الأقاليم، وهي تحتاج إلى مشاريع تقدم من قبل المحافظات، وجزء من تلك الأموال مخصص لتثبيت العقود الذين

يحتاجون إلى تدقيق معاملاتهم، وجزء مخصص لتعيين 15 ألف خريج جديد، وهذا يحتاج إلى تدقيق ودراسة حاجة الوزارات والاختصاصات، وبالتالي كل ما تم ذكره يحتاج إلى عمل وجهد ووقت".

وأكد كوجر أنّ "الحكم على هذا القانون أو غيره بالفشل قبل أن يطبق غير دقيق وغير منصف، والخطوات المرتقبة التي سيراها المواطن ستكون عند تطبيق هذا القانون، لذا من السابق لأوانه الحكم عليه".
وأوضح أنّ "مجلس النواب سيتابع بحرص تنفيذ القانون".